مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning



2026/11/3

العراق بين عجز موازنة 2027 والاقتراض من صندوق النقد الدولي

قراءة في الخيارات المالية والنقدية ومخاطر الاستقرار الاقتصادي

د. قصي الجابري

● ورقة سياسات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

العراق بين عجز موازنة 2027 والاقتراض من صندوق النقد الدولي: قراءة في الخيارات المالية والنقدية ومخاطر الاستقرار الاقتصادي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / سياسات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. قصي الجابري / أستاذ الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

I. الملخص التنفيذي

- تكشف المؤشرات المالية في موازنة 2027 عن مفارقة مهمة، ألا وهي أن الحكومة تخطط لإنفاق ضخم يُفترض توافر إيرادات نفطية مرتفعة نسبياً لتمويله، في حين تواجه مخاطر جدية تتعلق بحجم الصادرات الفعلي، وتكاليف نقل النفط وتسويقه، وتقلبات أسعاره العالمية، كما أن البيانات المالية المخططة لا تلبي جميع متطلبات الموازنة العامة للدولة.
- يقدّر صندوق النقد الدولي أن تثبيت الدين العام يتطلب تصحيحاً مالياً إضافياً يتراوح بين 1 و1.5% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي سنوياً خلال المدة 2026–2030، وسيكون من الضروري إجراء المزيد من التخفيضات في العجز للقضاء على التمويل، وإعادة بناء الاحتياطيات المالية للحماية من المخاطر السلبية الكبيرة، كما ينبغي حماية الإنفاق الاجتماعي في أي تعديل مالي.
- إن التمييز بين الصدمة المؤقتة والاختلال الهيكلي في موازنة 2027 ضروري لتحديد العلاج المناسب؛ فإذا كانت المشكلة مؤقتة، فقد يكون التمويل الجسري أداة معقولة لتجاوزها، أما إذا كان العجز يعكس اختلالاً دائماً بين الالتزامات المالية والموارد المتاحة، فإن الاقتراض وحده لن يعالج المشكلة، بل قد يؤجلها ويزيد تكلفتها في السنوات القادمة.
- إن تمويلات صندوق النقد الدولي لا تعمل بوصفه جهة مانحة تقدم تمويلاً مجانياً لسد العجز، بل وفقاً لترتيبات تتحدد بحسب طبيعة المشكلة التي تواجه الدولة، وحجم حاجتها التمويلية، وقدرتها على السداد، والسياسات التي تتعهد بتنفيذها.
- يجب تقييم نجاح الاقتراض من صندوق النقد الدولي على أساس ما يحققه من استقرار وما يصاحبه من إصلاحات، لا على أساس قدرته على تمويل الإنفاق في سنة واحدة.

- تعظيم الأثر الاقتصادي للاقتراض يتطلب ربطه بإطار متوسط الأجل لضبط المالية العامة، وإدارة السيولة بكفاءة، وحماية الاحتياطيات الأجنبية، وتوسيع التمويل الموجّه للقطاع الخاص، بما يجعل التمويل الخارجي أداة لامتصاص الصدمات وتهيئة الإصلاح، لا بديلاً عن معالجة الاختلالات الهيكلية.
- إن المعيار الحقيقي لنجاح الاقتراض ليس حجم الأموال التي تدخل الخزينة، بل مقدار التحسن الذي تحققه في الاستقرار المالي والنقدي.
- يتطلب الانضباط المالي ضرورة وضع خطة لتقليل أعداد الوظائف في الجهاز الحكومي، وإعداد الموازنات ضمن سقف مالي متوسط الأجل تحدده قدرة الحكومة على التمويل، ثم يجري توزيع الموارد المتاحة داخله وفق الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، مع الالتزام بالمعايير الحاكمة للانضباط المالي.
- يجب أن يتضمن أي اتفاق تمويلي تقييماً واضحاً لاستدامة الدين العام، واختبارات تأخذ في الحسبان تراجع أسعار النفط، وانخفاض كميات التصدير، وارتفاع الإنفاق الجاري، واحتمال الحاجة إلى تمويل إضافي في السنوات اللاحقة.
- إن التصحيح المالي السريع، إذا لم يراعِ الأوضاع الاجتماعية، قد يضعف الاستهلاك ويزيد الضغوط على سوق العمل، بينما يؤدي تأجيل الإصلاح في المرحلة الحالية إلى تراكم الدين والمخاطر.
- استقرار سعر الصرف يتطلب وجود موارد مالية أجنبية كافية، وسياسة مالية متسقة، وشفافية في تخصيص العملة، وثقة لدى المتعاملين بأن القواعد المعتمدة لن تتغير بصورة متكررة وغير متوقعة.
- يجب ألا يقتصر الإصلاح على خفض العجز، بل يمتد إلى تهيئة بيئة تسمح للقطاع الخاص بزيادة الإنتاج والاستثمار والتوظيف، وتطوير القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية، وتحسين كفاءة الإنفاق العام.

- الاقتراض من صندوق النقد الدولي ليس ضمانة تلقائية للنجاح، والحكم عليه يعتمد على مدى ملاءمة البرنامج للظروف العراقية، وعدالة توزيع أعباء الإصلاح، وواقعية أهدافه، وقدرة المؤسسات الحكومية على تنفيذه.
- يجب ألا تقتصر إدارة الموازنة على تغطية الالتزامات السنوية، بل يجب أن تستند إلى توقعات واقعية لأسعار النفط، وكميات التصدير، وتحليل لمخاطر الإيرادات، وتقدير واضح لالتزامات الرواتب، والتقاعد، والدعم، والدين.
- يجب تقييم النفقات وكل بند وفق أثره في النمو والتشغيل والخدمات العامة، ويمكن إعطاء الأولوية للمشروعات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المرتفع، خصوصاً البنية التحتية للنقل والكهرباء والمياه، والمشروعات التي تخفض كلفة الإنتاج وتدعم القطاع الخاص.
- تطوير الإدارة الضريبية والكمركية، وتوسيع قاعدة الامتثال، والحد من التهرب والتسرب، وتحسين نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني.
- يجب مراقبة انتقال أثر سعر الصرف إلى الأسعار بصورة دورية، وتعزيز المنافسة في أسواق السلع الأساسية، وتوجيه الحماية الاجتماعية إلى الفئات الأكثر تعرضاً للضرر.
- تحديد الغرض من التمويل، وتكلفته الكلية، وآجال السداد، ومخاطر العملة، والأثر المتوقع في الاحتياطيات والمالية العامة. وينبغي نشر المعلومات الأساسية المتعلقة بالاتفاق بعد إقراره، وإخضاع استخدام الأموال لآليات رقابية واضحة، حتى لا يتحول التمويل الخارجي إلى مورد إضافي للإنفاق غير المنتج.
- لا يمكن تحقيق الاستدامة المالية من خلال إجراءات الموازنة وحدها، فزيادة مساهمة الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات الحديثة، وتحسين إنتاجية العمل، وتوسيع التمويل المصرفي للمشروعات، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام

والخاص، تمثل عناصر أساسية لزيادة الإيرادات غير النفطية وتقليل هشاشة الاقتصاد.

II. خلفية الأزمة الاقتصادية ومؤشرات الاختلال المالي

سيدخل الاقتصاد العراقي عام 2027 في ظل ضغوط مالية ونقدية استثنائية، تتداخل فيها الاختلالات الهيكلية المزمنة مع صدمة خارجية أصابت أحد أهم مصادر الاستقرار المالي في البلاد، وهو تصدير النفط. ولا تقتصر المسألة على ارتفاع العجز في الموازنة أو تراجع الإيرادات النفطية، بل تمتد إلى قدرة الحكومة على تمويل التزاماتها الجارية، والمحافظة على احتياطاتها من النقد الأجنبي، وتأمين استقرار الأسعار، وتجنب انتقال الضغوط المالية إلى النظام المصرفي والقطاع الخاص.

لقد بلغ إجمالي الإنفاق الفعلي لغاية 30/6/2026 حوالي 57.2 تريليون دينار، ويمكن أن يصل في نهاية السنة الحالية (2026) إلى 114.4 تريليون دينار. كما بلغت الإيرادات الحكومية لغاية 30/6/2026 ما يقارب 35.9 تريليون دينار، ويُتوقع أن تتحقق إيرادات لما تبقى من السنة تبلغ حوالي 63.6 تريليون دينار. وبالتالي، فمن المتوقع أن يصل العجز المتحقق لعام 2026 إلى ما لا يقل عن 20 تريليون دينار، مرتفعاً عن العجز المتحقق لعام 2025، والبالغ حوالي 17 تريليون دينار. وتشير البيانات الوطنية إلى أن إجمالي الدين لغاية 30/6/2026 بلغ ما يقارب 122.4 تريليون دينار، منه 16.7 تريليون دينار دين خارجي، و105.7 تريليون دينار دين داخلي.

من جانب آخر، تشير بيانات مسودة الموازنة الاتحادية لعام 2027 إلى أن النفقات الإجمالية قُدّرت بنحو 217.164 تريليون دينار، منها 78% نفقات جارية، والبقية نفقات استثمارية. كما ستبلغ تعويضات الموظفين 58.8 تريليون دينار، في حين سيبلغ إجمالي الرواتب والأجور 100.07 تريليون دينار، وهي تشكل حوالي 59% من النفقات الجارية.

وسيبلغ العجز المخطط في الموازنة 42.078 تريليون دينار، في حين بلغ العجز المخطط في موازنة عام 2024 حوالي 64 تريليون دينار، والعجز الفعلي لعام 2024 أكثر من 9.7 تريليون دينار، وقد ارتفع إلى 17 تريليون دينار عام 2025.

تكشف هذه المؤشرات عن مفارقة مالية مهمة؛ فالحكومة تخطط لإنفاق ضخم يُفترض توافر إيرادات نفطية مرتفعة نسبياً لتمويله، في حين تواجه مخاطر جدية تتعلق بحجم الصادرات الفعلي، وتكاليف نقل النفط وتسويقه، وتقلبات أسعاره العالمية. إذ أشارت بعض التقديرات إلى أن متوسط معدل التصدير اليومي من النفط خلال شهر آب من هذا العام بلغ 2.35 مليون برميل يومياً، وقد ارتفع إلى 2.6 مليون برميل يومياً في شهر أيلول، مما يعني أن إيرادات النفط لشهر أيلول قد تتراوح بين 5 و6 مليارات دولار. وعلى الرغم من أن بعض التصريحات الرسمية أشارت إلى مستوى أعلى من الصادرات النفطية خلال شهر تشرين الأول، فإن الرقم، على العموم، لا يلبي جميع متطلبات الموازنة العامة للدولة.

من الجدير بالإشارة هنا أن نسبة الإيرادات النفطية المتحققة لعام 2025 بلغت 87%. وخلال شهر كانون الثاني 2026، بلغت هذه النسبة حوالي 82%، وقد انخفضت إلى 78% في نهاية شهر تموز من العام نفسه، بفعل التداعيات الناجمة عن إغلاق مضيق هرمز. إن هذا الاختلال في هيكل الإيرادات يجعل أي انخفاض في كميات التصدير أو الأسعار المحققة ينعكس مباشرة على السيولة الحكومية، وعلى قدرة وزارة المالية على الوفاء بالتزاماتها.

وتزداد خطورة هذا الاختلال عند النظر إلى طبيعة الإنفاق العام العراقي. فجزء كبير من النفقات يرتبط بالرواتب والأجور والتقاعد والتحويلات والالتزامات التشغيلية، إذ ستشكل الأجور والرواتب في موازنة عام 2027، كما أوضحنا سابقاً، حوالي 59% من النفقات الجارية، وهذه البنود من الإنفاق يصعب خفضها بصورة سريعة من دون تبعات اجتماعية

وسياسية واسعة. وفي المقابل، غالباً ما تتحمل النفقات الاستثمارية الجزء الأكبر من إجراءات التقشف، رغم أن تخفيضها بصورة مفرطة قد يضعف البنية التحتية ويحد من قدرة الاقتصاد على تنويع مصادر الإنتاج والتشغيل.

لقد سبق لصندوق النقد الدولي، في مشاورات المادة الرابعة الخاصة بالعراق لعام 2025، أن حذّر من تصاعد المخاطر المالية نتيجة التوسع في الإنفاق الجاري، وبالأخص ما يتعلق بالرواتب والأجور وتراجع أسعار النفط، وأكد ضرورة ضبط فاتورة الأجور، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وحماية الاستثمار الضروري والإنفاق الاجتماعي، وتجنب تمويل العجز نقدياً لما قد يترتب عليه من ضغوط تضخمية واستنزاف للاحتياطيات. كما أكد الحاجة إلى إصلاحات هيكلية تُشجع تنمية القطاع الخاص، بما في ذلك تحسينات سوق العمل، وإصلاح البنوك المملوكة للدولة، واتخاذ إجراءات مستدامة لمكافحة الفساد، وذلك لتعزيز النمو المحتمل وتخفيف الضغط على الحكومة لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وبالتالي تعزيز إمكانات النمو ودعم الاستدامة المالية.

لقد قدّر الصندوق أن تثبيت الدين العام يتطلب تصحيحاً مالياً إضافياً يتراوح بين 1 و1.5% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي سنوياً خلال المدة 2026–2030، وأنه سيكون من الضروري إجراء المزيد من التخفيضات في العجز للقضاء على التمويل النقدي وإعادة بناء الاحتياطيات المالية للحماية من المخاطر السلبية الكبيرة. كما ينبغي حماية الإنفاق الاجتماعي في أي تعديل مالي.

مما سبق، فإنه ينبغي عدم النظر إلى أزمة موازنة 2027 بوصفها مجرد فجوة مؤقتة بين الإيرادات والنفقات. فالصدمات الخارجية تفسر جانباً من الأزمة الحالية، لكنها لا تفسر وحدها هشاشة المالية العامة. إن الاعتماد المفرط على النفط، وتضخم الالتزامات الجارية، وضيق القاعدة الضريبية، ومحدودية مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية،

كلها عوامل تجعل الموازنة عرضة للتقلبات الخارجية، وتقلص قدرة الحكومة على إدارة الصدمات.

إن التمييز بين الصدمة المؤقتة والاختلال الهيكلي ضروري لتحديد العلاج المناسب. فإذا كانت المشكلة مؤقتة، فقد يكون التمويل الجسري أداة معقولة لتجاوزها. أما إذا كان العجز يعكس اختلالاً دائماً بين الالتزامات المالية والموارد المتاحة، فإن الاقتراض وحده لن يعالج المشكلة، بل قد يؤجلها ويزيد تكلفتها في السنوات اللاحقة.

III. طبيعة الاقتراض المحتمل من صندوق النقد الدولي

تطورت المعلومات المتعلقة بالعلاقة التمويلية بين العراق وصندوق النقد الدولي خلال عام 2026. إذ أشارت المعلومات الواردة من ممثلي صندوق النقد الدولي إلى أن العراق طلب برنامج إقراض، في ضوء تداعيات الحرب واضطراب الصادرات النفطية، ولكن من دون الإعلان عن مبلغ القرض أو شروطه النهائية. وقد أظهرت تسريبات إعلامية أن مبلغ القرض سيكون بحدود 5.4 مليار دولار. وبذلك، فإن الحديث عن طلب برنامج إقراض أصبح أكثر وضوحاً، لكن لا يجوز الاستنتاج بأن اتفاقاً نهائياً قد أُبرم أو أن شروطه قد أُقرت ما لم يصدر إعلان رسمي بذلك. كما أن الصندوق يعتزم دعم العراق بالتمويل والمشورة المتعلقة بالسياسات.

1. هل هو قرض لتمويل الموازنة أم برنامج إصلاح اقتصادي؟

هذا السؤال هو المدخل الأساسي لفهم طبيعة الاقتراض المحتمل. فصندوق النقد الدولي لا يعمل بوصفه جهة مانحة تقدم تمويلاً مجانياً لسد العجز، بل يقدم قروضاً ضمن ترتيبات مختلفة تتحدد وفق طبيعة المشكلة التي تواجه الدولة العضو، وحجم حاجتها التمويلية، وقدرتها على السداد، والسياسات التي تتعهد بتنفيذها. وبشكل عام، يمكن التمييز بين ثلاث مسارات رئيسة للإقراض التي يتبعها الصندوق عادةً:

- المسار الأول: التمويل الطارئ: يُستخدم عندما تواجه الحكومات صدمة مفاجئة تؤدي إلى اختلال حاد في ميزان المدفوعات أو نقص في التمويل الخارجي. وقد يكون هذا المسار ملائماً عندما تنشأ الأزمة عن تعطل الصادرات النفطية أو تراجع سريع في تدفقات النقد الأجنبي. ويتميز التمويل الطارئ، بحسب الأداة المستخدمة، بإمكان تقديمه بصورة أسرع نسبياً من البرامج الاعتيادية، مع اختلاف متطلبات السياسة الاقتصادية بين الأدوات.
- المسار الثاني: اتفاق تمويلي ضمن برنامج اقتصادي: في هذه الحالة، لا يرتبط التمويل بالحاجة إلى السيولة وحدها، بل ببرنامج اقتصادي يتضمن أهدافاً كمية وإجراءات متفقاً عليها، وقد يخضع صرف دفعاته لمراجعات دورية للأداء. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات ضبط العجز، وتحسين إدارة الإيرادات والنفقات، وتطوير السياسة النقدية، وتعزيز الحوكمة والشفافية، وإصلاح المؤسسات الاقتصادية.
- المسار الثالث: برنامج ممتد أو أوسع نطاقاً للإصلاح: يكون مناسباً عندما لا تكون المشكلة مجرد صدمة قصيرة الأجل، بل اختلالات هيكلية تتطلب فترة أطول للإصلاح، مع إجراءات تمس كفاءة المالية العامة، والقطاع المصرفي، وبيئة الأعمال، ودور الحكومة في النشاط الاقتصادي.

توضح وثائق الصندوق أن الترتيبات التمويلية تختلف في شروطها ومراجعاتها، وأن التمويل الطارئ ليس مطابقاً، من حيث المتطلبات، لبرنامج ائتماني مشروط بمراجعات دورية. لذلك، لا يصح افتراض أن أي قرض محتمل للعراق سيأخذ شكلاً محدداً قبل الإعلان عن الأداة المختارة.

والتقدير الاقتصادي الأقرب إلى طبيعة الحالة العراقية هو أن الحكومة تحتاج إلى معالجة فجوة التمويل الخارجي التي تفاقمت مع تراجع الصادرات النفطية، بالتوازي مع معالجة العجز المحلي. غير أن هذا لا يكفي وحده لتحديد ما إذا كان التمويل سيُقدَّم كأداة طارئة أم

ضمن برنامج اقتصادي أوسع. وهذا التفصيل ليس إجرائياً فحسب، بل يحدد حجم التمويل، ومدة السداد، وكلفته، ومتطلبات السياسة الاقتصادية، ومدى ارتباط صرف الدفعات بتنفيذ إصلاحات محددة.

IV. ما الذي يمكن أن يحققه القرض؟

إذا جرى التوصل إلى اتفاق مناسب، فقد يوفر التمويل الخارجي إيرادات إضافية تساعد الحكومة على تخفيف الضغوط الآنية على السيولة، وتغطية جزء من احتياجات ميزان المدفوعات، وتقليل الاعتماد على الاقتراض المحلي قصير الأجل. كما قد يتيح وقتاً إضافياً لتنظيم الإنفاق والإيرادات، بدلاً من اللجوء إلى إجراءات مفاجئة قد تؤثر بصورة أشد في الدخول الحقيقية أو الخدمات العامة. كذلك، يمكن أن يكون الاتفاق مع الصندوق إشارة إلى المؤسسات المالية والأسواق الدولية بأن الحكومة تتبنى إطاراً واضحاً لمعالجة الاختلالات، إذا اقترن البرنامج بمصداقية التنفيذ ووضوح البيانات. وقد يسهم ذلك في تحسين الثقة بالسياسات الاقتصادية، وإن كان لا يضمن تلقائياً تدفق استثمارات خاصة أو انخفاض كلفة الاقتراض. لكن عموماً، ينبغي عدم المبالغة في هذه المنافع؛ فالقرض لا يعوض تلقائياً الإيرادات النفطية المفقودة، ولا يحوّل العجز إلى مورد دائم، ولا يعالج تضخم النفقات الجارية. كما أن التمويل الخارجي لا يلغي الالتزامات المالية، بل ينقل جزءاً من احتياجات التمويل الحالية إلى السنوات المقبلة، مضافاً إليها كلفة الفائدة أو الرسوم وشروط السداد. ومن ثم، فإن المعيار الحقيقي لنجاح الاقتراض ليس حجم الأموال التي تدخل الخزينة، بل مقدار التحسن الذي تحققه في الاستقرار المالي والنقدي، وما إذا كانت مبالغ التمويل ستُستثمر في إصلاحات تقلل الحاجة إلى الاقتراض المتكرر؛ إذ إن من أسوأ الإجراءات التي تتخذها الدول استعمال القروض لتمويل نفقات جارية مستحقة، بدلاً من توجيهها نحو إصلاحات اقتصادية حقيقية.

V. التأثيرات المالية والنقدية للاقتراض من صندوق النقد الدولي

إن تقييم القرض المحتمل من صندوق النقد الدولي إلى العراق لا ينبغي أن ينطلق من السؤال عمّا إذا كان الاقتراض جيداً أو سيئاً في ذاته، بل من تحديد المشكلة التي سيعالجها، وكلفة التمويل، وآلية استخدامه، ومدى توافقه مع قدرة العراق على السداد. فالاقتراض قد يكون أداة عقلانية لامتصاص صدمة مؤقتة، لكنه قد يتحول إلى مصدر إضافي للمخاطر إذا استُخدم لتمويل التزامات دائمة لا تقابلها إيرادات مستدامة.

1. التأثير في الموازنة والعجز المالي

إذا حصل العراق على قرض خارجي، فإن الأثر المباشر يتمثل في توفير مورد تمويلي إضافي يساعد على تغطية جزء من فجوة التمويل، لكن من الضروري التمييز بين الإيرادات العامة ومصادر التمويل. فالقرض ليس إيراداً عاماً بالمعنى الاقتصادي، وإنما التزام مالي يقابله دين مستحق على الحكومة. وقد يؤدي الاقتراض إلى تقليل الحاجة إلى السحب من الودائع الحكومية، أو الاقتراض المحلي قصير الأجل، أو اللجوء إلى ترتيبات تمويلية أكثر كلفة. كما يمكن أن يخفف الضغط على السيولة المصرفية إذا قلّل اعتماد الحكومة على الاقتراض من المصارف المحلية.

لكن، مع ذلك، فإن القرض لا يخفض العجز الهيكلي بذاته. فإذا بلغت النفقات الحكومية المخمّنة ما يقارب 217 تريليون دينار في موازنة 2027، وظلت الإيرادات أقل منها بمقدار كبير، فإن توفير قرض خارجي سيغطي جزءاً من الاحتياجات التمويلية من دون أن يغيّر الفارق الأساسي بين الإيرادات والنفقات. ومن ثم، ينبغي تقييم نجاح الاقتراض على أساس ما يحققه من استقرار، وما يصاحبه من إصلاحات، لا على أساس قدرته على تمويل الإنفاق في سنة واحدة.

الأهم من ذلك هو أن الاقتراض لتمويل النفقات الجارية يختلف عن الاقتراض لتمويل استثمارات منتجة؛ ففي الحالة الأولى، قد ينتهي أثر التمويل مع إنفاقه، بينما تبقى خدمة الدين قائمة. أما في الحالة الثانية، فقد يسهم التمويل في إنشاء أصول إنتاجية أو بنية تحتية ترفع الناتج والإيرادات المستقبلية، شريطة أن تكون المشروعات ذات جدوى اقتصادية فعلية، وأن تُنفذ بكفاءة. ولا يعني ذلك أن الاقتراض لتمويل الرواتب أو النفقات الجارية غير مبرر في جميع الأحوال؛ فقد يكون ضرورياً لتجنب اضطراب حاد في الخدمات العامة أو تأخر مستحقات العاملين أثناء صدمة مؤقتة. غير أن استمراره من دون تعديل في بنية الإنفاق والإيرادات يؤدي إلى إعادة إنتاج الأزمة بدلاً من تجاوزها.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الاقتراض مع استمرار تسييس المالية العامة، ومن دون انضباط مالي، سيجعل القرض عبئاً إضافياً تتحمله الموازنات القادمة، وسيشكل عبئاً على الأجيال القادمة. ويتطلب الانضباط المالي هنا ضرورة وضع خطة لتقليل أعداد الوظائف في الجهاز الحكومي، وأن تُعَدّ الموازنات انطلاقاً من سقف مالي متوسط الأجل تحدده قدرة الحكومة على التمويل، ثم يجري توزيع الموارد المتاحة داخله وفق الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، مع الالتزام بالمعايير الحاكمة للانضباط المالي.

2. التأثير في الدين العام وكلفة خدمته

يؤدي القرض الجديد إلى زيادة الالتزامات الخارجية الإجمالية، ما لم يقترن بإعادة تمويل ديون قائمة أو سدادها. وتتوقف خطورة هذه الزيادة على حجم القرض، وسعر الفائدة، وفترة السماح، وآجال السداد. ولا يمكن الحكم على استدامة الدين بالاستناد إلى نسبته إلى الناتج المحلي وحدها. فالعراق يمتلك مورداً نفطياً كبيراً، لكن إيراداته تتقلب مع الأسعار وكميات التصدير، في حين أن جزءاً كبيراً من نفقاته يتسم بالجمود. ولذلك، فإن قدرة الحكومة على خدمة الدين تتوقف على استقرار تدفقاتها المالية والنقدية، وليس على حجم الثروة النفطية في باطن الأرض فقط.

من ناحية أخرى، فقد يوفر تخفيض قيمة الدينار إيرادات دينارية إضافية من النفط، لكنه لا يلغي المخاطر المرتبطة بالتقلبات المستقبلية في الصادرات. ومن هنا، ينبغي أن يتضمن أي اتفاق تمويلي تقييماً واضحاً لاستدامة الدين العام، واختبارات ضغط تأخذ في الحسبان تراجع أسعار النفط، وانخفاض كميات التصدير، وارتفاع الإنفاق الجاري، واحتمال الحاجة إلى تمويل إضافي في السنوات اللاحقة.

3. التأثير في السياسة النقدية والسيولة المصرفية

قد يساعد التمويل الخارجي على تخفيف الضغط على البنك المركزي وعلى سوق العملة الأجنبية في الداخل، خصوصاً إذا كان جزء منه مخصصاً لدعم ميزان المدفوعات أو تعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية. لكن هذا الأثر يتوقف على طريقة استخدام القرض، وتوقيت تدفقه، ومدى توافقه مع السياسة النقدية. فإذا استُخدمت مبالغ القرض لتغطية احتياجات حكومية عاجلة بالدولار، فقد تقل الحاجة إلى استنزاف الاحتياطيات لتمويل الاستيرادات أو تلبية بعض المدفوعات الخارجية. أما إذا استُخدمت المبالغ لتمويل توسع إنفاقي غير منضبط، فقد تؤدي إلى زيادة الطلب على الاستيرادات، بما يعيد الضغط على سوق النقد الأجنبي.

وتتوقف فاعلية القرض على توجيهه نحو تغطية الاحتياجات التمويلية ذات الأولوية، وتجنب استخدامه في تمويل توسع غير مستدام في الإنفاق الجاري، قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستيرادات وتجدد الضغوط على الدولار. كما أن التمويل الخارجي لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة دائمة في احتياطيات البنك المركزي، إذ تتحدد محصلته وفق طبيعة التدفقات والالتزامات التي تُستخدم الموارد في تسويتها. وفي المقابل، قد يؤدي الاعتماد المفرط على التمويل المصرفي المحلي إلى مزاحمة ائتمان القطاع الخاص، وتقييد الموارد المتاحة للاستثمار والإنتاج. وعليه، فإن تعظيم الأثر الاقتصادي للاقتراض يتطلب ربطه بإطار

متوسط الأجل لضبط المالية العامة، وإدارة السيولة بكفاءة، وحماية الاحتياطيات الأجنبية، وتوسيع التمويل الموجه للقطاع الخاص، بما يجعل التمويل الخارجي أداة لامتصاص الصدمات وتهيئة الإصلاح، لا بديلاً عن معالجة الاختلالات الهيكلية.

VI. ما الشروط التي قد ترافق برنامج صندوق النقد الدولي؟

رغم أننا أشرنا في الصفحات السابقة إلى تسريبات إعلامية حول مبلغ القرض، الذي قد يكون بحدود 5.4 مليارات دولار، إلا أنه لا تتوافر، حتى تاريخ إعداد هذه المقالة، معلومات رسمية منشورة تحدد بصورة نهائية مبلغ القرض العراقي المحتمل، وسعر فائدته، ومدته، وشروطه التفصيلية. لذلك، فإن أي حديث عن إجراءات محددة قد تُفرض على العراق يجب أن يُصاغ بوصفه احتمالاً يستند إلى طبيعة برامج الصندوق وتوصياته السابقة، لا بوصفه قائمة شروط متفقاً عليها بالفعل. ومع ذلك، يمكن استشراف المجالات التي قد تحظى بأهمية في المفاوضات، استناداً إلى التشخيص الذي قدمه الصندوق للاقتصاد العراقي في مشاورات المادة الرابعة لعام 2025، وهي كالآتي:

1. إصلاح المالية العامة

من المرجح أن يكون ضبط العجز المالي واستدامة الدين في صلب أي برنامج اقتصادي واسع. وقد يتطلب ذلك إعادة تقييم التوسع في التعيينات الحكومية وعقود التوظيف الحكومية، لتقليص كلفة رواتب الموظفين، ومراجعة الإعانات الحكومية، بما فيها دعم الوقود والإعفاءات الضريبية والكمركية، وتطوير الإدارة الضريبية، وتوسيع الإيرادات غير النفطية.

لكن الإصلاح المالي الرشيد لا يعني تطبيق تخفيضات عشوائية على الإنفاق. فخفض الإنفاق الاستثماري المنتج قد يؤدي إلى تراجع النمو والإيرادات المستقبلية، في حين

أن الإصلاح الأكثر كفاءة يستهدف النفقات الأقل أولوية، والتسرب المالي، وضعف الاستهداف في برامج الدعم، والتوظيف الذي لا يرتبط باحتياجات فعلية للخدمات العامة. ومن الضروري أيضاً أن تكون الإجراءات تدريجية وقابلة للتنفيذ، وأن تراعي قدرة الاقتصاد على استيعابها. فالتصحيح المالي السريع، إذا لم يراعِ الأوضاع الاجتماعية، قد يضعف الاستهلاك ويزيد الضغوط على سوق العمل، بينما يؤدي تأجيل الإصلاح بصورة مستمرة إلى تراكم الدين والمخاطر.

2. إصلاح السياسة النقدية وسوق الصرف

من المرجح أن يكون ضبط العجز المالي واستدامة الدين في صلب أي برنامج اقتصادي واسع. وقد يتطلب ذلك إعادة تقييم التوسع في التعيينات الحكومية وعقود التوظيف الحكومية، لتقليص كلفة رواتب الموظفين، ومراجعة الإعانات الحكومية، بما فيها دعم الوقود والإعفاءات الضريبية والكمركية، وتطوير الإدارة الضريبية، وتوسيع الإيرادات غير النفطية. لكن الإصلاح المالي الرشيد لا يعني تطبيق تخفيضات عشوائية على الإنفاق. فخفض الإنفاق الاستثماري المنتج قد يؤدي إلى تراجع النمو والإيرادات المستقبلية، في حين أن الإصلاح الأكثر كفاءة يستهدف النفقات الأقل أولوية، والتسرب المالي، وضعف الاستهداف في برامج الدعم، والتوظيف الذي لا يرتبط باحتياجات فعلية للخدمات العامة. ومن الضروري أيضاً أن تكون الإجراءات تدريجية وقابلة للتنفيذ، وأن تراعي قدرة الاقتصاد على استيعابها. فالتصحيح المالي السريع، إذا لم يراعِ الأوضاع الاجتماعية، قد يضعف الاستهلاك ويزيد الضغوط على سوق العمل، بينما يؤدي تأجيل الإصلاح بصورة مستمرة إلى تراكم الدين والمخاطر.

3. الإصلاح المصرفي والاقتصادي الهيكلي

يمثل القطاع المصرفي أحد المجالات المهمة في أي برنامج يهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي. وقد دعا الصندوق سابقاً إلى إصلاح المصارف الحكومية، ومعالجة القروض المتعثرة ونقاط الضعف الرأسمالية، وتحسين الحوكمة والبنية التحتية الرقمية، وتعزيز قدرة المصارف على الوساطة المالية. كما أن نجاح أي برنامج مالي يتطلب معالجة القيود التي تحد من نمو القطاع الخاص. فاقتصاد يعتمد على الإنفاق الحكومي لخلق الوظائف، ويواجه فيه المستثمرون صعوبات في التمويل والطاقة والأراضي والتراخيص، سيظل معرضاً لإعادة إنتاج البطالة والاعتماد على النفط، حتى لو حصل على تمويل خارجي. ومن ثم، ينبغي ألا يقتصر الإصلاح على خفض العجز، بل يمتد إلى تهيئة بيئة تسمح للقطاع الخاص بزيادة الإنتاج والاستثمار والتوظيف، وتطوير القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية، وتحسين كفاءة الإنفاق العام.

VII. هل يمثل الاقتراض من الصندوق خياراً أفضل من البدائل المتاحة؟

لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال بصورة مطلقة، إذ تعتمد المفاضلة على حجم التمويل المطلوب وشروط القرض والبدائل المتاحة للحكومة. ويمكن توضيح تداعيات البدائل المتاحة أمام الحكومة وفقاً للآتي:

1. الاقتراض الخارجي من المؤسسات الدولية: قد يوفر تمويلاً متوسط الأجل، ويدعم الثقة بالسياسات إذا ارتبط ببرنامج قابل للتنفيذ، لكنه ينشئ التزامات خارجية، وقد يتطلب إجراءات إصلاحية ومراجعات دورية.
2. الاقتراض من المصارف المحلية: قد يكون أسرع في تلبية احتياجات الخزينة، لكنه قد يزاحم ائتمان القطاع الخاص، ويزيد تركّز انكشاف المصارف على الحكومة، ويؤدي إلى ضغوط على السيولة، بحسب طريقة التمويل.

3. خفض النفقات غير الضرورية وتحسين الإيرادات: يقلل الحاجة إلى الاقتراض بصورة مستدامة، لكنه يحتاج إلى قرارات سياسية وإدارية صعبة، وإلى وقت لتحسين التحصيل الضريبي وترشيد الإنفاق.
4. تخفيض قيمة الدينار العراقي بوصفه إجراءً لتعزيز الإيرادات العامة: تبنّت الحكومة العراقية في تشرين الأول 2026 قراراً بتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار، برفع السعر المعتمد لبيع وزارة المالية للدولار إلى البنك المركزي إلى 1500 دينار لكل دولار، بهدف زيادة الحصيلة الدينارية للإيرادات النفطية والمساهمة في تخفيف الضغوط التمويلية على الموازنة. ويؤدي هذا الإجراء إلى زيادة الإيرادات النفطية المقوّمة بالدينار من دون زيادة مقابلة في حصيلة الدولار. غير أن هذا التحسن يظل اسمياً، ولا يعوّض بالضرورة تراجع الصادرات النفطية أو انخفاض أسعارها، كما أن أثره الصافي في العجز يتوقف على مقدار ارتفاع النفقات الحكومية المرتبطة بالاستيراد. وفي المقابل، يترتب على تخفيض قيمة الدينار ارتفاع محتمل في أسعار السلع والخدمات المستوردة ومدخلات الإنتاج، مما قد يضعف القوة الشرائية للأسر، ولا سيما محدودة الدخل، ويرفع تكاليف الإنتاج والاستثمار، ويؤثر في نشاط القطاع الخاص. كما قد تتزايد الضغوط التضخمية إذا ترافق تخفيض قيمة الدينار مع توسع نقدي لتمويل العجز. بالإضافة إلى ذلك، فإن التضخم الناجم عن تخفيض قيمة الدينار سيرتد مرة أخرى على المالية العامة، كونه سيخفض القيمة الحقيقية للإيرادات الحكومية، مما سيرفع متطلبات تمويل الإنفاق الحكومي. وعليه، فإن هذا الإجراء يمكن أن يوفر متنفساً مالياً مؤقتاً، لكنه لا يعالج الاختلالات الهيكلية الناجمة عن الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، ما لم يترافق مع ضبط الإنفاق الجاري، وتنمية الإيرادات غير النفطية، وحماية الفئات الأكثر تضرراً، وتعزيز الإنتاج المحلي، واستقرار سوق الصرف.

يظهر من هذه المقارنة أن أياً من الخيارات لا يمثل حلاً منفرداً. فالاقتراض الخارجي قد يخفف الضغط الآني وتخفيض قيمة العملة قد يعيد توزيع التوازن بين الإيرادات والنفقات المقومة بالدينار، وترشيد الإنفاق وتحسين الإيرادات قد يعالجان الاختلالات الهيكلية. لكن الاعتماد على أداة واحدة يجعل كلفة التصحيح أعلى في المستقبل. كما أن المفاضلة لا ينبغي أن تُختزل في مقارنة سعر فائدة القرض الخارجي بكلفة الاقتراض المحلي. فالكلفة الحقيقية تشمل مخاطر سعر الصرف والآثار على الائتمان الخاص وشروط البرنامج والآثار الاجتماعية وما إذا كان التمويل سيؤدي إلى إصلاحات تقلل الحاجة إلى قروض لاحقة. وفي هذا السياق، فإن وجود برنامج مع صندوق النقد الدولي ليس ضمانة تلقائية للنجاح كما أن الاقتراض من الصندوق ليس في ذاته دليلاً على الفشل الاقتصادي. فالحكم يعتمد على مدى ملاءمة البرنامج للظروف العراقية وعدالة توزيع أعباء الإصلاح وواقعية أهدافه وقدرة المؤسسات الحكومية على تنفيذه.

VIII. توصية ختامية ... نحو إطار متكامل لمعالجة الأزمة المالية والنقدية العراقية

في ضوء المؤشرات المتاحة، يمكن تحديد مجموعة من الأولويات التي ينبغي أن تحكم إدارة الأزمة خلال عام 2027 والسنوات التالية.

1. وضع إطار متوسط الأجل للمالية العامة: ينبغي ألا تقتصر إدارة الموازنة على تغطية الالتزامات السنوية، بل يجب أن تستند إلى توقعات واقعية لأسعار النفط وكميات التصدير، وتحليل لمخاطر الإيرادات، وتقدير واضح لالتزامات الرواتب، والتقاعد، والدعم، والدين. كما ينبغي إعداد سيناريوهات بديلة للأسعار والصادرات، وتحديد الإجراءات التي ستُتخذ إذا تحققت إيرادات أقل من المتوقع.
2. حماية الإنفاق المنتج مع ضبط الإنفاق الجاري: لا يكفي خفض النفقات بصورة عامة، بل يجب تقييم كل بند وفق أثره في النمو والتشغيل والخدمات العامة. ويمكن إعطاء الأولوية للمشروعات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المرتفع، ولا سيما البنية التحتية للنقل والكهرباء والمياه، والمشروعات التي تخفض كلفة الإنتاج وتدعم القطاع الخاص.
3. توسيع الإيرادات غير النفطية بصورة تدريجية: يتطلب ذلك تطوير الإدارة الضريبية والكمركية، وتوسيع قاعدة الامتثال، والحد من التهرب والتسرب، وتحسين نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني. كما لا ينبغي أن يتحول الإصلاح الضريبي إلى مجرد رفع للأعباء على المنشآت المسجلة والممتثلة، بل يجب أن يترافق مع إجراءات لتوسيع النشاط الرسمي وتحسين بيئة الأعمال.
4. حماية الاستقرار النقدي والقوة الشرائية: ينبغي مراقبة انتقال أثر سعر الصرف إلى الأسعار بصورة دورية، وتعزيز المنافسة في أسواق السلع الأساسية، وتوجيه الحماية الاجتماعية إلى الفئات الأكثر تعرضاً للضرر. كما يجب الحفاظ على

اتساق السياسة النقدية مع السياسة المالية، وتجنب اللجوء إلى التوسع النقدي غير المنضبط لتمويل العجز.

5. ربط أي قرض خارجي بخطة استخدام ومتابعة واضحة: يجب تحديد الغرض من التمويل، وتكلفته الكلية، وآجال السداد، ومخاطر العملة، والأثر المتوقع في الاحتياطيات والمالية العامة. وينبغي نشر المعلومات الأساسية المتعلقة بالاتفاق بعد إقراره، وإخضاع استخدام الأموال لآليات رقابية واضحة، حتى لا يتحول التمويل الخارجي إلى مورد إضافي للإنفاق غير المنتج.

6. إنشاء مسار واضح للتحول من اقتصاد يعتمد على الإنفاق إلى اقتصاد يعتمد على الإنتاج: لا يمكن تحقيق الاستدامة المالية من خلال إجراءات الموازنة وحدها. فزيادة مساهمة الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات الحديثة، وتحسين إنتاجية العمل، وتوسيع التمويل المصرفي للمشروعات، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تمثل عناصر أساسية لزيادة الإيرادات غير النفطية وتقليل هشاشة الاقتصاد. إن الأعباء التي تشهدها المالية العامة وتداعياتها على سعر الصرف ناجمة عن الاختلال في هيكل الإنتاج، إذ لا يشكل الإنتاج الزراعي سوى 3% من الناتج المحلي الإجمالي، والقطاع الصناعي 2% منه. لذا، فإن تحسين بيئة الأعمال وتحفيز قطاعات الإنتاج يُعدّان الأولوية الأولى في الإصلاحات التي ينبغي أن يلتزم بها أي برنامج حكومي.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org